جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني
حـــول
إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المحاور

المحور الأول: دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الثالث: متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المحور الرابع: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الخامس: دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.

المحور السادس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية .

المحور السابع: قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثامن: الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يـــومي
07/06
ديسمبر 2017

قاعه المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
رئيس الملتقى	د. عوادي مصطفى
رئيس اللجنة العلمية	د. يونس الزين
مقرر اللجنة العلمية	د. رضا زهواني
رئيس اللجنة التنظيمية	د. موسى جديدي
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د. لعبيدي مهاوات
تاريخ إنعقاد الملتقى	يومي 06 و 07 ديسمبر 2017
البريد الإلكتروني للملتقى	Durabilite39@gmail.com

بطاقة معلومات المداخلة		
المحور رقم - -	دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
عنوان المداخلة	الامتيازات الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	
الإسم واللقب	حمزة العرابي	رحمي عبد الرحيم
المؤهل العلمي	دكتوراه	طالب دكتوراه
الوظيفة	أستاذ محاضر أ	/
التخصص	/	/
المؤسسة	جامعة البليدة 02	جامعة الجزائر 03
ملاحظات	/	/

الامتيازات الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

ملخص :

قامت الهيئات الحكومة المحلية ممثلة بوزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار و المجلس الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI و الوكالة الوطنية لدعم الشباب ANSAJ و الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC و الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة ANGEM ووكالات دعم المقاولاتية و المؤسسات الناشئة مثل ANSEJ بإقامة العديد من الهياكل و البرامج و الامتيازات المادية و اللامادية مثل البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التخفيضات الضريبية و الجبائية و الدعم المباشر لمختلف لمشاريع الاقتصادية ومرافقتها للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث جاءت خدمات التجارة و التصنيع و البناء و خدمات الإطعام و الإيواء و التخزين و النقل و العقار تمثل الجزء الأكبر من الامتيازات الممنوحة للاستثمار إلا أن النتائج المرجوة من وراء هذا التوجه دون المستوى المطلوب حيث لا يزال الاقتصاد الجزائري يعتمد في 98% منه على المحروقات، بينما يعتبر دور القطاع الخاص جد محدود في مجال التنمية والتشغيل .

Les institutions de gouvernement représenté par ministère d'industrie et des PME et de la promotion des investissements ; le Conseil Nationale de développement des PME et d'autre institutions comme ENSEJ ; ENJEM ; CNAC a effectué plusieurs structures ; programmes et avantages matérielles et immatérielles comme le programme nationale d'habilitation des PME ; des réductions fiscales et la subvention directe des projets afin de promouvoir le secteur des PME à travers les différents services d'accompagnement ; mais les résultats attendus sont toujours insuffisantes et l'économie algérienne reste toujours dépendant Aux hydrocarbures par 98% par rapport d'autres secteurs .

مقدمة:

يلعب تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة توجها اقتصادي عالمي خاصة في الدول النامية لما تحمله هذه المؤسسات في طياتها من اثأر ايجابية في سبيل البحث عن أدوت تنموية فالاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة هو خيار تبنته الجزائر مع خيار اقتصاد السوق، حيث بدأت مظاهره مع العمليات الأولى لإعادة الهيكلة، وقد حُدّد لهذه المؤسسات كل ما يتعلق بأساليب إنشائها، أشكالها القانونية، آليات تمويلها والامتيازات التشجيعية لها." فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على أن تكون محركات استثمارية رائدة في التنمية، وان هناك حاجة إلى الإمكانيات الهائلة التي تمتلكها هذه المؤسسات لتحفيز النمو والتنمية من خلال الاستثمار وإتباع سياسات محددة لتقليل العوائق التي تواجهها، مع المبادرة إلى تشجيع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تصبح جزءا أساسيا في الاقتصاد الجزائري

وعليه نطرح الإشكالية الرئيسية التالية :

- ماهي أهم الامتيازات الاستثمارية التي تبنتها الجزائر في سبيل تدعيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ما مدى فعالية هذه الامتيازات في تحقيق الأهداف المسطرة و الإنجازات المحققة ؟

الأسئلة الفرعية:

- ماهي أهم التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟
- ماهي أنواع الامتيازات التي منحتها الهيئات الحكومية للاستثمار في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر ؟
- ماهي أهم النتائج التي حققتها هذه الهيئات في مجال دعم الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

فرضيات البحث:

- يلعب الموارد المالية و المادية أهم تحديات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- قامت الجزائرية بمنح امتيازات مالية مباشرة و غير مباشرة مختلفة لأصحاب المشاريع الصغيرة و المصغرة
- حققت البرامج المختلفة نتائج جيدة في مجال الصناعة المحلية لكنها لم ترقى للمستوى المطلوب منها

أهداف الدراسة :

يكتسي موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر أهمية معتبرة في الساحة الاقتصادية خاصة في الوقت الراهن الذي يتسم بتحولات اقتصادية عميقة كان لها أثر واضح و مكانة لهذه المؤسسات في الحياة الاقتصادية كما يعتبر هذا البحث محاولة لإبراز ضرورة تطوير و تحفيز و تدعيم و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لاستكمال قدراتها التنافسية من أجل تدويل المؤسسات الجزائرية باعتبارها مورد

اقتصادي مهم خارج قطاع المحروقات كما سنحاول البحث عن تأثير سياسات الحكومة و جهودها اتجاه هذه المؤسسات

منهجية البحث:من أجل الإجابة على إشكالية البحث و الأسئلة الفرعية قمنا بالاعتماد على مصادر بحث ثانوية من مختلف المجلات و الكتب و المقالات و المصادر الأولية من خلال المعطيات و الإحصائيات المختلفة للهيئات الرسمية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية و غيرها من الهيئات الرسمية و على منهجين يتمثلان في:

المنهج الوصفي : يخص الجانب النظري حيث قمنا بإعطاء تعريف مفصل عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المعايير المختلفة إضافة إلى إيضاح أهم تحديات هذه المؤسسات وهذا من أجل إيضاح محتوى الموضوع و استعماله كركيزة أساسية في تحليل الموضوع

- المنهج التحليلي : و يخص الجانب الثاني من الموضوع حيث قمنا بعرض مختلف سياسات الحكومة التي انتهجتها في سبيل تحفيز الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إضافة إلى حصيلة لمختلف النتائج المتوصل إليها من هذه البرامج

قمنا بتقسيم البحث إلى:

أولا :ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ثانيا : الامتيازات الممنوحة للاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر

ثالثا: حصيلة امتيازات الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر

أولا : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1 مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: قبل الخوض في تحديد تعريف المؤسسات ص و م لابد من توضيح أهم المعايير المعتمدة في تصنيف هذه المؤسسات.

1 معايير تحديد التعريف:

أدّت محاولة وضع تعريف دقيق وشامل للمؤسسات ص و م في جميع الدول –على اختلاف درجة نموّها– إلى اصطدام الباحثين والمهتّمين بالقطاع، بصعوبات تكمن أساسا في اختلاف النشاط الاقتصادي، ودرجة نموّه داخل الدولة الواحدة أو حتّى بين الدول، وهذا ما لم يمكّنهم من تحديد المفروقات الجوهرية بين المؤسسات ص و م من جهة، والمؤسسات الكبرى من جهة أخرى، ومع هذا فقد كانت للباحثين عدّة محاولات لإعطاء تعريف للمؤسسات ص و م، معتمدين في ذلك على معايير كمية وأخرى نوعية التي تحدّد حجم المؤسسة والخصائص التي تتميّز بها.

أ- المعايير الكمية: يتحدّد كبر أو صغر المؤسسة استنادا إلى جملة من المؤشرات الاقتصادية

والتقنية، فالمؤشرات الاقتصادية تشمل(1): عدد العمال، حجم الإنتاج، القيمة المضافة، التركيب العضوي لرأس المال، حجم الطاقة المستعملة، أما المؤشرات التقنية تتمثل في رأس المال المستثمر ورقم الأعمال.

لكن المعيار الأكثر استعمالا لدى الدول هو المعيار ثلاثي الأبعاد: عدد العمال، رقم الأعمال، القيمة المضافة. والملاحظ على هذا المعيار سهولة حصره من الناحية العددية، وكذا تحصيله فيما يخص نشاط المؤسسة، ونشير هنا إلى أنه يمكن استخدام معيار واحد للتصنيف، وقد يتطلّب الأمر استخدام أكثر من معيار واحد في نفس الوقت.

وفي هذا الصدد ندرج الجدول رقم 01 الذي يعطي لنا الصورة التطبيقية لاستعمال هذه المعايير الكمية في عدّة دول.

جدول رقم 01: المعايير الكمية المعتمدة في تحديد التعريف للمؤسسات ص وم

الـدول	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
	عدد العمال	رأس المال
اليابان	300	100 مليون ين
الولايات المتحدة	300	----
فرنسا	500	05 مليون فرنك فرنسي
بريطانيا	300	----
الشيلي	300	3.5 مليون دولار
البرازيل	----	3.6 مليون دولار
الهند	----	750 ألف روبية
الجزائر	250	15 مليون دينار

Source: Rapport sur l'état des lieux de secteur PME,Ministère de PME, Juin 2000, p :05.

يختلف معيار العمالة مثلا من دولة لأخرى، ففي الجزائر أقل من 250عامل، إلى أقل من 300 عامل في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، وكذا معيار رقم الأعمال المستعمل في بعض الدول من 15 مليون دينار في الجزائر إلى 05 مليون فرنك فرنسي في فرنسا.

ب – المعايير النوعية: لا يكشف الاعتماد على المعايير الكمية لوضع الحدود الفاصلة بين المؤسسات ص و م والمؤسسات الأخرى عن طبيعة تنظيم العمل أو علاقة المؤسسة بالمحيط أو درجة التخصص وعمق تقسيم العمل....، لذا فإنّ تعريف المؤسسات ص و م لا يعتمد على المعايير الكمية فحسب، بل يتعيّن إضافة معايير نوعية أخرى تسمح بإبراز خصائص هذا النوع من المؤسسات، وكذا شرح طبيعتها و اختلافها مع باقي التنظيمات الأخرى.

(1)-، **عمر تثليجي** ، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات ص وم ودورها في التنمية، كلية علوم التسيير،جامعة الأغواط،8-9 أفريل 2002، ص05 .

وقد ورد في كتاب ألّفه (E-Staley) تحت عنوان (Small Industry Développent) أنّه يمكن اعتبار مؤسسة أنّها صغيرة أو متوسطة إذا وجدت فيها خاصيتان من الخصائص الأربعة التالية:

- استقلالية الإدارة، فعادة ما يكون المسيرون هم أصحاب المؤسسة.
- تعود ملكية المؤسسة ورأس مالها لفرد أو مجموعة من الأفراد.
- تمارس المؤسسة نشاطها محليا، إذ أنّ احتياجاتها إلى السوق يمكن أن تمتدّ خارجيا، كما أنّ أصحاب المؤسسة و العاملون فيها يقطنون منطقة واحدة.
- تعتبر هذه المؤسسة صغيرة الحجم، إذا ما قورنت بالمؤسسة كبيرة الحجم تمارس نفس النشاط. ويعكس هذا التنوّع في الـ معايير تعدّد الخصائص التي يتميّز بها القطاع المعني، الأمر الذي أدّى إلى تعدّد التعاريف من بلد إلى آخر ومن منظّمة إلى أخرى، حتى وإن اتّفق بعضها في نوعية المعايير المعتمدة، إلاّ أنّها لا تعطيها نفس الأهمية بسبب عدّة عوامل اقتصادية، تقنية وسياسية(1)من بينها:
- العوامل الاقتصادية: تتمثّل في التطور اللامتكافئ لقوى الإنتاج في مختلف الدول، فالمؤسسة التي تعتبر كبيرة في إفريقيا الغربية يمكن أن تكون صغيرة في اليابان مثلا، كما أنّ شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي قد تتغيّر من مرحلة لأخرى، ممّا يؤدي إلى تغير في حجم المؤسسات، فإذا كانت المؤسسات التي توظّف 200عامل تعتبر كبيرة في فترة معينةّ قد تصير صغيرة أو متوسطة في فترة لاحقة، إضافة إلى ذلك يؤدي تنوع الأنشطة الصناعية إلى تغير في متوسط أحجام المؤسسات في مختلف الفروع.
- العوامل التقنية: تتمثل في مستوى اندماج المؤسسات ذاتها، فإذا كانت المؤسسات في بلد ما أكثر اندماجا، فإنّ عملية إنتاج كافة الأجزاء تتم في مصنع واحد ، وبالتالي يتجه حجم هذه المؤسسات نحو الكبر، وعلى العكس من ذلك فإذا كانت عملية الصنع مجزئة وموزعة على عدد من المؤسسات المستقلة عن بعضها و المتكاملة، سيؤدي إلى ظهور وحدات إنتاج صغيرة أو متوسطة.
- العوامل السياسية: تتمثل في مدى اهتمام السلطات بهذا القطاع، ويظهر ذلك خاصة عندما تريد الدولة توجيه ومساعدة القطاع.

2 التعريف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تسمح عملية تحديد التعريف للمؤسسات ص و م من إرساء إحدى قواعد التنمية الاقتصادية في البلاد، وهذا ما يساعد الدّولة على إعداد السياسات وبرامج الدعم للمستفيدين من القطاع.

ونظرا لاختلاف درجة النمو الاقتصادي بين الدول، نجد غياب تعريف متّفق عليه للمؤسسات ص و م، فبعض الدول تعتمد على القانون في تعريفها كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان، ودول و منظمات يكون تعريفها إداريا، مثل ماهو عليه الحال بالنسبة لـ ألمانيا وهولندا، بالإضافة إلى بعض التعاريف الأخرى المتّفق عليها من قبل المجموعات الدولية، مثل التعريف المقدّم من طرف البنك الأوربي للاستثمار.

لهذا سنحاول تقديم تعاريف لبعض الدول، ثّم نقوم بإدراج التعريف المعتمد في الجزائر.

---

(1)- **دمدوم كمال**،« دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة » ، دراسات اقتصادية،العدد2 (2000) ،ص185

1. تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات ص و م:

لقد تّم تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العمال كمايلي(1):

- المؤسسات الخدماتية والتجارة بالتجزئة.....من 01 إلى 05 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.
- مؤسسات التجارة بالجملة.....من 05 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.
- المؤسسات الصناعية..... عدد العمال 250 عامل أو أقل.

2- تعريف اليابان للمؤسسات ص و م:

مّيز القانون الياباني المتعلق بالمؤسسات ص و م بين مختلف المؤسسات على أساس طبيعة النشاط وذلك ما هو مبين في الجدول رقم 02.

جدول رقم 02: تعريف اليابان للمؤسسات ص وم

القطاعات	رأس المال المستثمر	عدد العمال
المؤسسات المنجمية والتحويلية والنقل وباقي فروع النشاط الصناعي.	أقل من 100مليون ين.	300 عامل أو أقل.
مؤسسة التجارة بالجملة	أقل من 30 مليون ين.	100 عامل أو أقل.
مؤسسة التجارة بالتجزئة والخدمات	أقل من 10 مليون ين.	50 عامل أو أقل.

Source: BRAIN.D, Les PME en Europe et leur contribution à l emploi,' études documentaire n 4715. 1983 p : 5 :

3 . تعريف الاتحاد الأوربي(1):

حدّد التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات ص و م سنة 1996 من طرف الاتحاد، ويرتكز هذا التعريف على ثلاثة مقاييس: المستخدمون ورقم الأعمال، الحصيلة السنوية واستقلالية المؤسسة.

- المؤسسة المصغّرة هي مؤسسة تشغّل أقل من 10 أجراء.
- المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغّل أقل من 50 أجيرا، وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو، أو لايتعدى ميزانيتها السنوية 5 ملايين أورو.
- المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية، وتشغّل أقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو.

(1) **لخلف عثمان**، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية(رسالة ماجستير،غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة الجزائر، 1994، ص11.

(1) - **المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي**،تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات ص وم في الجزائر،(الدورة العامة العشرون:جوان2002)،ص06

4- تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد كانت للجزائر عدّة محاولات في تحديد تعريف للمؤسسات ص و م، ولكنّها تعاريف غير رسمية، فأوّل محاولة كانت التقرير الخاص ببرنامج التنمية للمؤسسات ص و م (1974- 1977)، الذي وضعته وزارة الصناعة والطاقة معطيا التعريف الآتي: نسمّي مؤسسة صغيرة ومتوسطة كل وحدة إنتاجية:

- مستقلّة قانونا.
- تشغّل أقل من 500 شخص.
- تحقّق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دينار جزائري، ويتطلّب الإنشاء استثمارات بها أقل من 10 مليون دينار جزائري.

أمّا المحاولة الثانية، قامت بها المؤسسة الوطنية لتنمية الصناعات الخفيفة بمناسبة الملتقى الأول حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة سنة 1983، حيث ركّز الملتقى في تعريفه على معياري اليد العاملة ورقم الأعمال، فعرّف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنّها المنشأة التي:

- تشغّل أقل من 200 عامل.
- تحقّق رقم أعمال يقل عن 10 ملايين دينار جزائري.

ثّم كانت المحاولة الثالثة، بمناسبة الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الجبلية سنة 1988، حيث ارتكز هذا التعريف على المعايير النوعية، والذي يعرّف المؤسسات ص و م بأنّها:

" كل وحدة إنتاج أو وحدة خدمات أو الاثنين معا، ذات حجم صغير أو متوسط، تتمتّع بالتسيير المستقل، والتي تأخذ إمّا شكل مؤسسة خاصة أو مؤسسة عمومية".

إلاّ أنّ هذه التعريفات تبقى ناقصة، لكونها لم تعرّف بوضوح الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأخرى، ولإدراكها لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع قاطرة التنمية وضعت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعريفا مفصّلا رسميّا من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص وم، الصادر في 12 ديسمبر 2001، حيث أعطى المشّرع تعريفا يضع حدّا للفراغ القانوني الحاصل والجدل القائم حول هذا الـ موضوع، وهنا ينبغي التذكير بأنّ الجزائر قد تبّنت ميثاق بولوني "La charte de Bologne" في تعريفها للمؤسسات ص و م، في جوان 2000(1) ،وهو ميثاق يكّرس التعريف الذي حدّده الاتحاد الأوربي سنة1996، والذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء.

ومن بين التعاريف التي تضمّنها القانون التوجيهي نذكر ما يلي(1):

" تعرّف المؤسسات ص و م مهما كانت طبيعتها القانونية بأنّها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات:

---

(1) - **بوهزة محمد وآخرون**«تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-حالة المشروعات المحلية سطيف»، الدورة التدريبية الدولية حول:تمويل المشروعات ص و م وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف من 25-28 ماي 2003 ، ص8

1-**الجريدة الرسمية**، القانون رقم18/01 المؤرخ في 2001/12/12، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد77،ص

- تشغّل من 1 إلى 250 شخص.

- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي (02) ملياري دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار،كما تستوفي معيار الاستقلالية.

وهناك بعض التعاريف المفصّلة التالية:

- المؤسسة المتوسطة هي مؤسسة تشغّل ما بين 50 إلى 250 شخص، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة (100) وخمسمائة (500) مليون دينار.

- المؤسسة الصغيرة هي مؤسسة تشغّل ما بين 10 إلى 49 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200)مليون دينار، أو لايتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دينار.

- المؤسسة المصغّرة هي مؤسسة تشغّل من عامل (01) إلى تسعة(09) عمّال، وتحقق رقم أعمال أقل من (20) مليون دينار، أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة (10) ملايين دينار".

ويمكن تلخيص هذه التعاريف في الجدول التالي :

جدول رقم 04 : توزيع المؤسسات ص و م حسب التعريف القانوني

المؤسسة	المستخدمون	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من200 مليون دينار	أقل من100 مليون دينار
متوسطة	من 50 إلى 250	من 200مليون إلى 2 مليار	من100إلى500مليون دينار

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على المعطيات السابقة

من خلال الجدول نستخلص أنّ تعريف المؤسسات ص و م، يرتكز على ثلاثة مقاييس:

المستخدمون، رقم أعمال الحصيلة السنوية ،استقلالية المؤسسة.

3 التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

لقد أسهمت التغيرات التي مست الأنظمة والأدوات الإقتصادية في السنوات الأخيرة في إعادة تشكيل معادلة القوى الإقتصادية العالمية. فما يشهده العالم من تغيرات في التكنولوجيا والإتصال والمنافسة أدى إلى حدوث تعديلات جذرية على توجهات المؤسسات، خاصة الصغيرة والمتوسطة منها والتي أصبح لزاما عليها التكيف مع تحديات القرن الجديد من أجل البقاء والإستمرارية وتحديد قدرتها التنافسية، وتشمل هذه التحديات[1]:

3-1 التطور التكنولوجي السريع: ساهم التطور التكنولوجي السريع في تسهيل عملية الاتصال والانتقال بين الدول وسرعة في أداء المعاملات الاقتصادية الدولية، سواء التجارية أو المالية، إلى تجاوز الحدود السياسية للدول واتساع الأسواق بصورة جعلت المنتجات تأخذ الصفة العالمية، إلى تقريب أنماط الاستهلاك في العالم بين الشعوب المختلفة الثقافات. كما أدى التقدم التكنولوجي بالمؤسسات الاهتمام بتنمية ونشر الأساليب الإنتاجية التي تعتمد على التكنولوجيا العالية، في جودة المنتجات ورفع إنتاجية الأداء داخل

[1]: **برودي نعيمة. التحديات التي تواجه المؤسس الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**. الملتقى الدولي حول متطلبات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . مرجع سبق ذكره،ص-ص:117-119.

المؤسسات، مما يحسن ويدعم المزايا التنافسية التي تتمتع بها مقارنة بالمنافسين، وهو تحدي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تبحث في الحصول عليها.لكنها تواجه مشكلة الإمكانيات المالية والكفاءات العالية للتجاوب معها.

2-3 ثورة المعلومات: يتميز النظام الإقتصادي العالمي الجديد بثورة علمية في المعلومات والإتصالات المحملة بالمعرفة، وعليه أصبحت ثورة المعلومات تمثل الأساس المادي في النظام الإقتصادي الجديد بحيث تلعب دورا محوريا في تشكيله ومحرك التغيير في جميع أجزاءه. فالبحث عن المعلومة حاليا أصبح من مصادر متعددة لكنها موجودة، الصعوبة في تحليلها.

3-3 عالمية الإتصال: لقد أدى التقدم في مجالات التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والإتصالات إلى طي المسافات وما جعل العالم قرية صغيرة تلاشت فيها المسافات جغرافيا وحضاريا، وأصبحت الشركات والمؤسسات تعمل في بيئة عالمية شديدة التنافس (سوق موحدة)، فالمنتج الذي يظهر في دولة ما نجده وفي نفس اللحظة يطرح في جميع أسواق العالم سواء منتوجاته من خلال الفضائيات والأقمار الصناعية أو من خلال شبكة الإنترنت، فعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التلاؤم مع هذه التغيرات والتماشي معها خاصة بما إن أسواقها محدودة في غالب الأحيان.

4-3 عالمية التجارة: سعت دول العالم إلى توسيع دائرة التجارة الدولية خاصة الصناعية منها لتشجع أسواقها كسبب أولي من خلال الإتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية، والتي تهدف إلى خلق وصنع تنافس دولي يعتمد على الكفاءة الإقتصادية في تخصيص الموارد، تعظيم الدخل القومي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي. وهذا تحدي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتسويق منتجاتها مقارنة بالمنتجات الدولية والتي تلتقي في سوق واحدة. فكيف يمكنها منافسة هذه المنتوج

5-3 عالمية الجودة: ترتب عن ازدياد المنافسة وحدتها إلى ظهور معايير دولية للمنتجات، تتمثل في معايير الجودة من أجل الرفع من مستوى المنتجات. أصبحت تقدم كشهادات للمنتجات مثل ISO تعبر عن إمكانيات تقدير هذه المنتجات ومنافسة المنتجات الموجودة في السوق المستهدف للمقاييس العالمية التي تميزها، تتطلب نوعية جديدة للمنتجات، إدارة المؤسسة وبعض الشروط الجمع بينها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو الحصول على هذه الشهادات يدخلها في حلقة صعبة يجب التعامل معها .

6-3 **عالمية الحد من التلوث:** لقدا أصبح التلوث من أخطر التحديات الذي تواجهه المؤسسات, إذ أصبح عليها لزاما ترشيد استخدامها للموارد ووضع استراتيجيات خاصة لحماية البيئة من المخلفات الإنتاجية واستخدام الموارد غير الضارة بصحة الأفراد، وكذا الحد من استعمال المركزات، الألوان الصناعية إضافة إلى إعادة استخدام المنتجات والمخلفات في الإنتاج والذي يعتبر مكلفا جدا في غالب الأحيان لا يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحمل ذلك.

تمثل هذه التحديات مجموع التحديات الموجودة في بيئة المؤسسة وفي المحيط الإقتصادي الكلي وما تفرضه الإتفاقيات العالمية، تحديات أخرى تتعلق بخصوصيات هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها2:

– النشاط المحدود: يؤثر حجم المؤسسة وقدراتها على نشاطها الذي يكون محدود وبهذه العوامل وظهور فرص استثمارية يعود دون استغلالها يعتبر من التحديات التي تواجهها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وبالتالي نبحث عن الحجم بالنمو المستمر

3-7 **التحديات الخاصة بالموارد البشرية:** ومنها صعوبة الحصول على المهارات العمالية العالية المستوى فكريا للإغراءات التي تقدمها المشروعات الكبيرة لها. ومعدل دوران عالي للعمالة نتيجة انخفاض الرواتب والأجور مقارنة مع المؤسسات الكبيرة غالبا، أو عدم توفير ظروف عمل مناسبة، إضافة إلى انخفاض إنتاجية العامل لضعف التحفيزات الناتجة من محدودية إمكانيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

3-8 التحديات الخاصة بالمواد الأولية: ومنها عدم كفاية أو عدم انتظام تدفق المواد الأولية لعدم القدرة على منافسة المؤسسات الكبيرة في حصول عليها خصوصا للمواد الأولية التي يوجد طلب عليها والعرض منها محدود وإرتفاع أسعارها نظرا للكميات المحدودة التي تطلبها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

3-9 **التحديات المالية:** والتي تعتبر من أكبر التحديات خاصة في الحصول على القروض لتمويل الاستثمارات وذلك للمخاطر التي تحيط بها وعدم القدرة على توفير ضمانات كافية.

3-10 **التحديات التي تفرضها القوانين:** خاصة منها المتعلقة بالعمال والقانون الأساسي الذي يحكمها.

– في ظل هذه التحديات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الإحاطة بالبيئة التي تنشط فيها للاستفادة من بعض الفرص المتاحة، ومراقبة كل التغيرات التي تحدث فيها

ثانيا: الامتيازات الممنوحة للاستثمار في الجزائر :

1 الامتيازات المادية : يتلخص الاتجاه العام لجهاز الاستثمار في الجزائر في الصيغة التالية : بقدر ما يكون الاستثمار ذو فائدة بقدر ما تعطى له حوافز معتبرة و هي مقسمة إلى ثلاثة أنظمة رئيسية تتمثل في :

– يعنى النظام العام بالمشاريع الاستثمارية الجارية, والتي تقع خارج المناطق المراد تطويرها.
– يهتم نظام مناطق التنمية (أو الاستثنائية) بالمشاريع الاستثمارية الجارية, والتي تقع في المناطق المزمع تطويرها.
– يهتم نظام إبرام اتفاقات الاستثمار بالمشاريع الاستثمارية التي تمثل منفعة خاصة للاقتصاد الوطني.

1-1 الامتيازات المقدمة في إطارا لنظام العام[3] :

أ مرحلة تثبيت المشروع :

– الإعفاء من الضريبة على السلع و الخدمات, غير المدرجة
– الإعفاء من الرسوم الجمركية على المعدات المستوردة, غير المدرجة

[2]:**محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان. المشروعات الصغيرة، ماهيتها والتحديات الذاتية فيها.** نفس المرجع السابق.ص- ص:75-76
[3] http://www.andi.dz/

- الإعفاء من ضريبة التنقل على المكتسبات العقارية

ب مرحلة الاستغلال:

- الإعفاء لمدة ثلاث سنوات، من ضريبة أرباح الشركات
- إعفاء لمدة ثلاث سنوات، من ضريبة النشاط المهني

2-1 الامتيازات المقدمة في إطار نظام المناطق المراد تطويرها:

أ- مرحلة تثبيت المشروع :

الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات،

-الإعفاء من الرسوم الجمركية على المعدات المستوردة،

-الإعفاء من ضريبة التنقل على المكتسبات العقارية،

رسوم التسجيل بسعر مخفض (00/0) للعقود التأسيسية و وزيادة رأس المال،

إمكانية التكفل الجزئي أو الكلي من الدولة بالنفقات المرتبطة بأشغال البنى التحتية الضرورية لإنجاز الاستثمار

ب-مرحلة الاستغلال :

-الإعفاء لمدة عشر سنوات، من الضريبة على أرباح الشركات

-الإعفاء لمدة عشر سنوات، من الضريبة على النشاط المهني - الإعفاء لمدة عشر سنوات،من الضريبة العقارية

-إمكانية توفير امتيازات أخرى (تأجيل العجز وفترة الاستهلاك

2 الامتيازات الممنوحة في إطار نظام الاتفاقية: يمكن للاستثمارات ذات الصلة بهذا النظام أن تستفيد من كل أو بعض المزايا التالية :

أ -مرحلة تثبيت المشروع (لمدة يصل أقصاها لخمس سنوات)

-الإعفاء من الرسوم والضرائب المستحقة و الاقتطاعات الجبائية الأخرى على جميع السلع والخدمات المستوردة أو المشترية محليا،

- الإعفاء من ضريبة التنقل على المكتسبات العقارية والإعلانات القانونية
- الإعفاء من رسوم التسجيل،
- الإعفاء من الضريبة العقارية

ب -مرحلة الاستغلال (لمدة أقصاها 10 سنوات) :

- الإعفاء من الضريبة على فوائد الشركات ,
- الإعفاء من الضريبة على النشاط المهني ,زيادة على هذه المزايا ,
- يمكن للمجلس الوطني للاستثمار أن يقدم تسهيلات و امتيازات إضافية للاستثمارات المنجزة في القطاعات التي تمثل فائدة كبيرة بالنسبة للدولة

- الضريبة على أرباح الشركات :تخضع كل الشركات ذات رؤوس الأموال لهذه الضريبة .تمثل نسبة الضريبة المستحقة 25 % من الفوائد المحققة في الجزائر, وقد تخفض إلى 12.5 %, إذا تم الاستثمار بهذه الفوائد.
- الضريبة على النشاط المهني: تدفع هذه الضريبة سنويا, وتعنى بمجموع المبيعات المحققة, دون ضريبة القيمة المضافة.تحسب قيمتها باعتبار التخفيضات التي أقرها القانون من 30-50 % .قيمة الضريبة هو 2 % موجودة من الفائدة المستحقة.ضريبة القيمة المضافة
- تخضع المبيعات المحققة لدفع هذه الضريبة الموجودة في أسعار بيع المنتجات.تنزع هذه الضريبة حسب مبدأ الحسم, الذي تحكمه شروط موسعة, فهي محددة شكلا و زمنا في القانون .يوجد حاليا نسبتين من ضريبة القيمة المضافة ,واحدة عادية و تمثل 17 % و الثانية مخفضة وتمثل 7% .
- فرض الضريبة يكون فعليا, لكن الحسم لا يسدد حتى جزئيا.
- الضريبة على العقار: تتشكل قاعدة الضريبة المستحقة لهذا الرسم من القيمة الجبائية المفروضة على الملكية .تمثل الضريبة على العقار 3 % من الملكية المبنية ,كما تشمل 5 % من الملكية غير المبنية ,والتي تقع في مناطق ليست عمرانية, و تتراوح ما بين 5-10 في المناطق العمرانية حسب المساحة المستغلة .مع نسبة تخفيض تقدر ب 2 %.[4]

3 دعم الاستثمار المادي يشمل :

- الاستثمارات المادية للإنتاجية
- الاستثمارات المادية ذات الأولوية
- الاستثمارات التكنولوجية و الأنظمة المعلوماتية
- الاستثمارات المادية التي تخص الأجهزة التي تساهم في تحسين قدرات الإنتاج التقني و التكنولوجي للمؤسسات، خاصة ذات الصلة بـ:
- التجهيزات الخاصة بعملية التقييس
- التجهيزات الخاصة بعملية الجودة و منح الشهادة للمنتجات
- التجهيزات الخاصة بعملية القياسات القانونية
- التجهيزات الخاصة بعملية الاعتماد
- التجهيزات الخاصة بعملية الابتكار و البحث و التطوير
- التجهيزات الخاصة باستخدام تكنولوجيات الإعلام و الاتصال
- كل استثمار يخص تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

2 الامتيازات اللامادية : تلعب مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار دورا حيويا في متابعة تنفيذ المخططات الداخلية للتدخل بناء ا على المرسوم التنفيذي رقم 335.09 مؤرخ في أول

[4] http://www.mipi.dz

ذي القعدة عام 1430 الموافق 20اكتوبر سنة 2009 يحدد كيفيات إعداد تنفيذ المخططات الداخلية للتدخل من طرف المستغلين للمنشات الصناعية

المادة 02 من هذا المرسوم تنص على أن: المخطط الداخلي للتدخل هو أداة تسيير وتخطيط الإسعافات والتدخل يهدف إلى حماية العمال والسكان والممتلكات والبيئة وتحدد بعنوان المنشاة المعنية جميع تدابير الوقاية من الأخطار والوسائل المسخرة لهذا الغرض وكذا الإجراءات الواجب اتخاذها عند وقوع ضرر وترتكز هذه المهمة على إعداد المؤسسات المعنية العمومية والخاصة دراسات مختصة في مجال تقييم الأخطار والوقاية منها وهذا من طرف مكاتب دراسات متخصصة ومتابعة تنفيذ هذه المخططات من طرف مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار

تنشأ تحت سلطة السيد:الوالي على مستوى كل ولاية لجنة تكلف بالدراسة والمصادقة على المخططات الداخلية للتدخل رئاستها للسيد مدير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار وتتولى مصالح المديرية أمانتها.

- عمليات التأهيل
- دراسة التشخيص القبلي و التشخيص
- دعم الاستثمار اللامادي
- انجاز دراسات فروع الأنشطة
- إعداد دراسة لتحديد المواقع الإستراتيجية لفروع الأنشطة–
- انجاز دراسات عامة لكل ولاية
- تحسين الوساطة المالية بين المؤسسات المالية، هيئات الضمان، البنوك و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتسهيل الوصول إلى القروض البنكية
- انجاز و تنفيذ مخططات اتصال وتحسيس حول البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- نشر المجلات المختصة في تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ووسائل الاتصال الأخرى
- عمليات المتابعة، التقييم و الحرص على أهمية و تأثير البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- جميع النفقات اللامادية ذات الصلة بتأهيل المؤسسات و محيطها

البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: طبقا لقرارات مجلس الوزراء المنعقد في 11 جويلية 2010، فان المؤسسات المعنية بالصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي تنتمي إلى القطاعات الآتية :(قطاع الصناعة, قطاع البناء والأشغال العمومية, قطاع الصيد, قطاع السياحة والفندق, قطاع الخدمات والنقل, قطاع خدمات تكنولوجيات الإعلام والاتصال) تبعا لحجم المؤسسة

فان الأهلية تعني المؤسسات التي تشغل من عامل 10 عامل دائم آو أكثر إلا قطاع البناء والأشغال العمومية التي يجب أن يكون عدد عمالها 20 على الأقل.

- يهدف البرنامج للوصول إلى 200000 مؤسسة[5]
- فترة التنفيذ :خمسة (05) سنوات .
- الفئة المستهدفة: (المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. محيط المؤسسة الصغيرة و المتوسطة.)
- التكلفة الإجمالية للبرنامج: التكلفة الإجمالية و التي تتحملها الدولة، تصل إلى **385 736 000 000 دج**.
  تبلغ التكلفة المتوسطة لكل مؤسسة و المدعمة من طرف الدولة 19 287 000 دج
- مصدر التمويل: ميزانية الدولة:الصندوق التخصيص الخاص رقم 124-302 المعنون»الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- إستراتيجية تدعيم التأهيل المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:6 بالسير على خطى برنامج ميدا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع زيادة نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة، لاسيما من حيث حجمها وقطاعات لنشاطها.
- تحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما من حيث إمكانية النفاذ إلى المعلومات وتطوير أدوات التسهيلات
- إنشاء قواعد معلومات تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإصدار مناشير المعلومات، وترقية استخدام الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصال فضلا عن تسهيل وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمختلف التسهيلات التي تمنحها السلطات الجزائرية زيادة على المساعدات والدعم الدولي.
- تطوير منهج القطاعية وإنشاء شبكات الربط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتشجيع عمليات إعادة التأهيل الجماعية ، و إنجاز دراسة للفروع ، و بطاقات فرعية مع تحفيز إنشاء جماعات المصالح المشتركة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- تطوير منهج الجوارية : والاستماع إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتقرب من الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال فروعها وتكثيف الاجتماعات والمناقشات مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجمعيات المهنية والهيئات التمثيلية.
- تعزيز المشاورات الوطنية فيما يخص دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باللجوء للمستشارين الوطنيين لرفع مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن المرافقة الخاصة للاستشارة الوطنية عن طريق التكوين على سبيل المثال.

[5] http://www.mipi.dz الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
[6] http://www.elmouwatin.dz الوكالة الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

شروط الأهلية في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : «إن الانضمام إلى البرنامج الوطني للتأهيل مفتوح لجميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتوفر فيها شروط الأهلية و هذا يتطلب حد أدنى من هذه الشروط »

- خاضعة للقانون الجزائري
- في حالة نشاط لا تقل عن سنتين
- أن تكون المؤسسة المعنية بهذه العملية ذات شكل صغير أو متوسط على النحو الذي حدده قانون التوجيه على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- امتلاك المؤسسة لبنية مالية متوازنة

3 خطوات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة [7]والمتوسطة ، هي في المقام الأول، عملية تعلم مستمر ، والتفكير ، والمعلومات والتبادل الثقافي من أجل الحصول على مواقف جديدة ، وردود فعل وسلوكيات رجال الأعمال ، و أساليب إدارة ديناميكية ومبتكرة

تمر عملية إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر عدة خطوات ، ولكن كل مؤسسة لها طريقتها الخاصة في التطور، وفقا لخصوصياتها.و في هذا السياق تحدد أربع خطوات رئيسية:

الخطوة 1 : الاستفاقة هي خطوة تمهيدية تهدف إلى رفع مستوى وعي صاحب المشروع للتعرف على نقائصه و نقائص مؤسسته ،وتتحقق من خلال التشخيص القبلي والذي يعد عملية إعادة التأهيل أولية و سريعة يتم من خلالها التشخيص و المصادقة على مشاكل المؤسسة.

الخطوة 2 : إن اعتماد أفضل الممارسات الإدارية ، وإنشاء تنظيم فعال ، فمن خلال هذه المرحلة لإيجاد أو تحسين وظائف العمل إذا لم تكن موجودة أو أنها تفتقر إلى التنظيم. الشركة في طور التشكل.

الخطوة 3 : تطوير وظيفي على هذا المستوى تبدآ المؤسسة في تأهيل نفسها وترتيب إجراءات محددة استنادا إلى الإنجازات التي حققتها في الخطوات السابقة.

هذه الإجراءات تشمل ما يلي :

تعزيز الموارد البشرية على مختلف المستويات ، يقوم رئيس المؤسسة بتحديد المسؤوليات ،العمل في إطار جماعي و زرع الثقة حسب الكفاءات.

فهم عميق للسوق و لتموقع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة :

تنفيذ أدوات التسيير وأساليب العمل في مجالات مختلفة حسب القطاع

الإجراءات في هذا المجال قد تؤثر على إدارة المشاريع في مؤسسة بناء ،إطلاق جدولة أو تسيير الإنتاج في

[7] [7] الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطةhttp://www.mipi.dz

مؤسسة صناعية ، وتسيير المخزون وحساب التكاليف.

هذه القائمة ليست شاملة ، والإجراءات مشخصة فقط للاحتياجات الحقيقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الخطوة 4 : التوقع والمطابقة للمعايير الدولية

في هذه المرحلة ، يضع رئيس المؤسسة نفسه في حالة ترقب حول مستقبل مؤسسته ويلتزم بالإجراءات الملائمة وهي:

- تطبيق أنظمة الجودة من أجل المصادقة حسب المعايير الدولية مثل الإيزو 9001 ، برنامج الرصد العالمي ، ايزو 22000 ، الخ.
- تأشير اللجنة الأوربية ، ومخططات نشاط التصدير
- إعداد إستراتيجية للمؤسسة ، ومشاريع الشراكة
- البحث والتطوير، واليقظة التكنولوجية
- اقتناء المعدات هو جزء من عملية اتخاذ القرار الاقتصادي والذي يتم من أجله توفير مساعدة خاصة لمرافقة عملية إعادة التأهيل.

4 أجهزة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

هناك عدة هيئات اعتمدتها الدولة لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، تتمثل أهمها في :

1. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI: حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

لعبت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار منذ نشأتها في سنة 2001 دورا فعالا في دعم استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك نتيجة للصلاحيات الواسعة التي منحت لها، فقد شهدت المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة زيادة بمعدل متزايد خاصة خلال الفترة2001- 2012 ، والجدول التالي يوضح مدى مساهمة الوكالة في زيادة المشاريع الاستثمارية المحلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الاستثمارات المحلية	31594	99%	1743783	68%	256156	86%
الاستثمارات الاجنبية	410	1%	803057	32%	42959	14%
المجموع	32004	100%	2546840	100%	299115	100%

المصدر: http://www.andi.dz 2017/10/08

نلاحظ من خلال الجدول إن الاستثمارات المحلية أعلى من نسبة منح الاستثمارات الأجنبية وهذا من خلال برامج الدعم الحكومي و الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار في إطار ترقية المنتج المحلي و تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات

الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لهذا فهي تعمل على: تنفيذ إستراتيجية القطاع في تعزيز وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعته ،

بالإضافة إلى ترقية الخبرة والإستشارة للمؤسسات، و المتابعة الديمغرافية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الإنشاء والتوقيف وتغيير النشاط، وإنجاز دراسات حول فروع قطاعات النشاطات الاقتصادية و المذكرات الظرفية الدورية،جمع واستغلال ونشر معلومات محددة في ميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسط

2 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:أنشأت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 مقرها بمدينة الجزائر و لها 53 فرعًا على المستوى الوطني.[6]، فإنه يستهدف الشباب العاطلين عن العمل بين 19 و 35 عاما الذين يرغبون إنشاء مشاريعهم الصغيرة الخاصة، وهو جهاز مهم خاصة أن 70٪ من العاطلين عن العمل هم دون سن 30 عاما (بيانات [7]CNES)، بالنسبة لشرط السن لحاملي المشاريع يمكن تمديدها إلى 40 سنة إذا كان المشروع المقترح يولد ما لا يقل عن ثلاثة وظائف دائمة، من بين وكالات الموجودة في جميع أنحاء الوطن الجزائري،

تقدم ANSEJ مساعدات مالية من خلال القروض الممنوحة من البنوك المحلية المعتمدة، التي يتم فيها وضع ملفات الشباب حاملي المشاريع المؤهلة، كما تم إنشاء صندوق ضمان القروض في عام 1998 لتقديم مزيد من التسهيلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل

3 الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC: تأسس الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالمرسوم التنفيذي رقم 94- 188 المؤرخ في 6 جويلية 1994م، تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 94 /1 المؤرخ في 11ماي 1994م، ويعتبر الركيزة الأساسية التي يرتكز عليها المهددون بفقدان مناصب العمل بطريقة غير إرادية لأغراض اقتصادية، يشمل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ثلاثة مديريات جهوية، وكل مديرية جهوية لها عدد من الوكالات الولائية[8]. يعمل الصندوق على أداء مجموعة من المهام وهي عبارة عن مساعدات مالية وأخرى مجانية من أجل تقليص خطر البطالة الاقتصادية، حيث يوفر أيضا المساعدة في إنشاء المؤسسات لكبار السن العاطلين عن العمل بين 30 و 50 عاما، بالشراكة مع وزارات ومؤسسات الدولة.، تعمل CNAC على ضمان وتوفير جميع الظروف للتمكن من إنجاز المزيد من المشاريع، كما توفر أيضا خدمات أو مساعدات مالية تشبه إلى حد بعيد ما تقدمه ANSEJ (قرض ثلاثي بين المقاول ، CNAC والبنك)، وكذلك المرافقة في جميع مراحل المشروع.

4 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM: التي تأسست في عام 2004، تتمثل مهمتها في تعزيز إنشاء المشاريع المصغرة في المناطق الحضرية والريفية، وتشجيع بروز الأنشطة الاقتصادية والثقافية التي تولد الدخل في المناطق الريفية.

هدفه الأساسي هو ترقية النمو الاجتماعي عن طريق النشاط الاقتصادي ومحاربة التهميش بفضل نوع من الدعم لا يكرس فكرة الاتكال المحض بل يرتكز أساسا على "الاعتماد على النفس"،"المبادرة الذاتية"و على "روح المقاولة".لهذا الغرض فإن القرض المصغر يوفر خدمات مالية متماشية مع احتياجات المواطنين غير

المؤهلين للاستفادة من القرض البنكي والمشكلين أساسا من فئة الأشخاص بدون دخل أو ذوي الدخل غير المستقر والبطالين والذين ينشطون عموما في القطاع غير الشرعي

5 المقاولاتية من خلال حاضنات الأعمال: تهدف حاضنات الأعمال إلى مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[9]، وتأخذ ثلاثة أشكال:

4 المحضنة: وهي تتكفل بأصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قطاع الخدمات، ورشة الربط: هي هيكل دعم يتكفل بأصحاب المؤسسات في قطاع الصناعات الصغيرة والمهن الحرفية، نزل المؤسسات: يتكفل بأصحاب المؤسسات المنتمين إلى ميدان البحث.

تقديم الخدمات المتعلقة بالتوطين الإداري والتجاري؛ تقديم الإرشادات الخاصة والاستثمارات في الميدان القانوني والمحاسبي والتجاري والمالي والمساعدة على التدريب المتعلق بمبادئ وتقنيات التسيير خلال مرحلة إنضاج المشروع، وتتكون المشتلة من مجلس إدارة ومدير ومجلس اعتماد للمشاريع.

5 مراكز التسهيل: وهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

تتكفل هذه المراكز بمهام عدة أهمها:[11]

دراسة الملفات والاستشراف على متابعتها وتجسيد اهتمام أصحاب المشاريع، وتجاوز العراقيل أثناء مرحلة التأسيس؛

مرافقة أصحاب المؤسسات في ميدان التكوين والتسيير، ونشر المعلومة الاقتصادية المتعلقة بفرص الاستثمار؛

دعم وتطوير القدرات التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة، وتقديم الاستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية والتسويق والتكنولوجيا والابتكار، ويدير مراكز التسهيل مجلس توجيه ومراقبة ويسيره مدير.

6 المجلس الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: هو جهاز استشاري يسعى لترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجمعياتها المهنية من جهة، وبين السلطات العمومية من جهة أخرى، وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ومن مهامه:[12]

ضمان الحوار الدائم والتشاور بين الشركاء الاجتماعيين، مما يسمح بإعداد سياسة واستراتيجيات لتطوير القطاع؛ تشجيع وترقية إنشاء الجمعيات المهنية وجمع المعلومات المتعلقة بمنظمات أرباب العمل والجمعيات المهنية.

ويتشكل المجلس من الجمعية العامة، الرئيس، المكاتب واللجان الدائمة.

في ديسمبر 2009، تم إنشاء حاضنة في سيدي عبد الله في ولاية الجزائر العاصمة تحت إشراف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية الحضائر التكنولوجية، حيث تم تصميم هذه الحاضنة خصيصا لدعم المشاريع المبتكرة، ومنح الفرصة للمقاولين المبدعين لبدء مشروعهم في بيئة ديناميكية، موجهة نحو الابتكار، توفر الحاضنة

التكوين والمرافقة في جميع مراحل المشروع إلى غاية انطلاق المؤسسة، كما تؤدي الحاضنة أيضا دور الوسيط بين البنوك ووكالات دعم المقاولاتية ، مثل ANSEJ .

يجب على حاملي المشاريع تقديم طلب الحصول على دعم لمشاريعهم أمام هيئة، وهي التي سوف تقرر بشأن قبول طلباتهم، حيث الحاضنة تستضيف عشرين مشروعا في السنة لفترة 24 إلى 30 شهرا، كما أنها تهدف إلى خلق15 مؤسسة ابتكاريه (start-ups) في السنة، وبالمثل، تم افتتاح حاضنة ثانية في جويلية 2011 في عنابة، ثم في وهران، غرداية، ورقلة ومختلف أنحاء الوطن.[13]

عدد المؤسسات المقاولاتية للبناء في الجزائر لسنة 2016 موزعة حسب الطابع القانوني:

الطابع القانوني للمؤسسة	العدد
خاص (محلي)	24 446
خاص (أجنبي)	173
قطاع مختلط	15
عام (أجنبي)	5
مؤسسة عمومية اقتصادية (EPE)[8]	129
عام (آخر)[9]	938
المجموع	25 706
نسبة مؤسسات البناء من إجمالي المؤسسات ذات نشاط آخر (%)	14.83

7- المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

8- نلاحظ من خلال هذا الجدول سيطرة المؤسسات الخاصة المحلية في الجزائر بنسبة كبيرة على باقي المؤسسات ذات طابع قانوني آخر، مما يبين سياسة الدولة في الاعتماد على القطاع الخاص بشكل كبير في انجاز المشاريع من أجل تحصيل الإيرادات اللازمة لتغطية نفقاتها

حصيلة مناطق النشاطات و المناطق الصناعية في الجزائر إلى غاية 2017

من خلال المتابعة المستمرة لحركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (التسجيل ،الشطب ،التعديل) قد أسفرت الإحصائيات على مايلي :

يوضح الجدول التالي المناطق الصناعية و مناطق النشاطات عبر مختلف ولايات الوطن.

[8]- **(Entreprise Publique Economique)** : C'est une société dont la forme juridique peut être société par action, SARL ou EURL dont l'Etat et / ou les collectivités locales détiennent directement ou indirectement la totalité des actions et / ou parts sociales (titre II article 5 de la loi 88-01 du 12 janvier 1988 portant loi d'orientation sur les entreprises publiques économiques).

[9]- **Autre Public :** C'est une personne morale de droit public chargée de la gestion de services publics, il s'agit: d'EPIC (Etablissement public à caractère industriel et commercial), de coopératives agricoles, d'offices publics, de groupement, d'agences foncières, de bureaux d'études nationaux, d'entreprises publiques locales, etc….

الولايات الشمالية:

الولاية	مناطق النشاطات		المناطق الصناعية	
	العدد	المساحة	العدد	المساحة
عين الدفلى	6	75	1	131.57
عين تموشنت	13	95.2	2	334.81
الجزائر	22	169.9	4	1478
عنابة	7		3	
بجاية	16	131	3	209
بليدة	6	60.9	3	196
بويرة	14	123.3	1	225.58
بومرداس	22	194		
الشلف	13	202.3	1	216
قسنطينة	12	257	3	421
الطارف	20			
قالمة	9		1	
اليزي	1	56.8		
جيجل	6	61.6	2	637
المدية	8	52.6	3	257
ميلة	16	155.2		210.4
مستغانم	9	154.0		
وهران	18	502	5	3218
سكيكدة	26		4	
سوق أهراس	9	53.9	1	48.3
تيبازة	11	105.2		
تيزي وزو	18	371.6	1	
تلمسان	9	164.6	1	218.8

ولايات الهضاب العليا:

الولاية	مناطق النشاطات		المناطق الصناعية	
	العدد	المساحة	العدد	المساحة
باتنة	7	148.23	3	525
برج بوعريريج	10	100.51	1	182
الجلفة	11	398.14	1	240
البيض	2	101.1		
خنشلة	7	246.34	1	68.72
الأغواط	13	303.1	1	229.2
المسيلة	9	335	1	164
أم البواقي	18	.402.33	2	292.48
السعيدة	2	83.52		
سطيف	25	236	3	669
تبسة	8	279.5		
تيارت	8	152.2	1	317
تسمسيلت	8	279.5		

الولايات الجنوبية :

الولاية	مناطق النشاطات		المناطق الصناعية	
	العدد	المساحة	العدد	المساحة
أدرار	8	309.498		
بشار			1	1
الوادي	14	184.9		
غرداية	8	252.19	2	2
إليزي	1	56.8		
ورقلة	12	1311		
تمنراست	2	206		
تندوف	1	46		

المصدر : http://www.aniref.dz/index.php/ar

يتضح من خلال الجدول الجزائر تتوفر حاليا على 72 منطقة صناعية تغطي مساحة إجمالية تقدر بأكثر من 12000هكتار . كما تتوفر البلاد على 450 منطقة نشاطات، تتربع على مساحة تفوق 17000

هكتار. إن الاستثمارات المنجزة حسب كل منطقة وفقا للمخطط الجغرافي تبرز بأن المناطق الشمالية للبلاد (وسط شمال، شمال شرق، شمال غرب) هي المناطق الأكثر جاذبية للاستثمارات نظرا لخصوصياته الإقليمية، حيث ترتكز بنسبة 67% من حيث عدد المشاريع الاستثمارية المنجزة في كل إنحاء الوطن.

في حين فإن المناطق الأخرى كالهضاب العليا الشرقية والجنوب الغربي تأتي في وضعية وسيطة بنسبة 11% لكل منهما من حيث المشاريع المنجزة.

أما المناطق الأخرى التي كانت فيما مضى متخلفة عن هذا الركب بدأت فيما بعد تظهر وتبرز وهذا بفضل الجهود المبذولة والمتواصلة من طرف السلطات العمومية و ذلك بتوفير البني التحتية والمعدات اللازمة لذلك، إضافة إلى تقديم تدابير تحفيزية لإعادة التوازن الإقليمي والاقتصادي، هذه المناطق هي، (الهضاب العليا الوسطى، الهضاب العليا الغربية و الجنوب الغربي) التي تصل فيها النسبة 4% لكل منها من حيث المشاريع المنجزة.

باختصار، فإننا نلاحظ أن هناك نفس التوجهات بالنسبة للمعايير الأخرى (القيم المالية المناصب المستحدثة) مع ملاحظة واحدة ومهمة وهي أن المناطق الداخلية أثبتت وجودها وذلك بفضل التدابير الأخيرة المتخذة من طرف السلطات العمومية (الحصول على العقار و الحصول على التمويل) والتي من شأنها على المدى المتوسط أن تنمي الاستثمارات في هذه المناطق الوسيطة حتى تصل إلى إنجاز 3000 مشروع

خلاصة :

بعد 20 سنة من اعتماد الجزائر لسياسات وبرامج في إطار دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والجهود المعتبرة التي بذلتها الدولة في هذا المجال، لا زالت النتائج المرجوة من وراء هذا التوجه دون المستوى المطلوب حيث لا يزال الاقتصاد الجزائري يعتمد في 98% منه على المحروقات، بينما يعتبر دور القطاع الخاص جد محدود في مجال التنمية والتشغيل، وعليه صار لا بد من إجراء تقييم شامل لمعرفة مدى فعالية السياسة المنتهجة بغية تصحيح النقائص الموجودة وإعادة النظر في دور هيئات الدعم والمرافقة وتفعيل جميع العوامل المساهمة في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

النتائج و التوصيات :

- على الهيئات الحكومية الجزائرية إعادة النظر في سياسة هيئات الدعم من خلال: حجم الأموال المخصصة، القطاعات المستهدفة، تفعيل عمليات المرافقة والمتابعة بعد الإنشاء في إطار هيئات الدعم وحاضنات الإعمال
- إعادة النظر في سياسة التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة المنشأة حديثا، وتفعيل فكرة التمويل الإسلامي الذي يعتبر توفره عائقا أمام العديد من الشباب نحو الإقبال على إنشاء المؤسسات

- العمل على تشجيع الإنتاج المحلي عن طريق وضع سياسة شاملة للحد من استيراد المنتجات التي يمكن إنتاجها في الداخل، ومحاربة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمية
- تنمية مناخ الأعمال وتخفيف الإجراءات الإدارية في إنشاء المؤسسات وتفعيل الحوكمة والرقابة ومحاربة الفساد الإداري
- العمل على تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المناحي الاقتصادية والمالية والتقنية، بتكثيف العالقة مع المنظمات الدولية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالمنظمة الدولية للتنمية الاقتصادية والصناعية ONUDI ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE المنظمة الدولية للعمل، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، الاتحاد الأوروبي، على غرار مختلف الدول النامية التي كانت استفادتها كبيرة من برامج هذه المنظمات في مجالات عديدة.
- العمل على تحديث وتحسين الروابط التنظيمية وتحسين تكنولوجيا المعلومات وتقديم المساعدة لاستخدام التجارة الالكترونية
- العمل على جعل الأساليب الحكومية لخلق بيئة مساندة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساليب أكثر فعالية سواء تعلق الأمر منها بأطر السياسة المناسبة للأعمال حتى يمكن تحقيق معاملة متكافئة في مجالات المنافسة وحقوق الملكية والإفلاس والضرائب أو ملء الفراغ والريادة في مجالات كالتمويل وتنمية المهارات وخدمات المعلومات والابتكارات والتكنولوجية وتنمية الأسواق.
- الاستمرار في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير البنية التحتية اللازمة لها في مختلف مناطق الوطن.
- ضرورة الاهتمام بتكييف التشريعات الاقتصادية والتحولات التي يعرفها الاقتصاد العالمي من أجل حفز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الزيادة من مقدراتها التنافسية.
- استفادة من التجارب الدولية والعربية والرائدة في مجال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتبني أفضل الوسائل والأدوات التي أثبتت فاعليتها وبالأخص في دول نامية ذات هيكل اقتصادي شبيه بهيكل الاقتصاد الجزائري.
- نشاء سوق دائم لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تساهم فيه كل من الحكومة الجزائرية والمؤسسات الاقتصادية، بحيث يهدف السوق إلى تعريف المستهلك بالإنتاج المحلي وميزاته، ويسهل وصل المستهلك إلى أكثر من بدائل المنتجة .
- العمل على تطوير مراكز دعم التصدير من أجل تقديم المعلومات والاستشارات، وإمكانية الوصول لبرامج المساعدات التمويلية الحكومية للمصدرين.
- تفعيل دور التمثيليات المحلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بمنحها الإمكانيات المادية والبشرية الكافية لتأطير القطاع ومتابعته ميدانيا

- تشجيع التشاور بين الهيئات الحكومية من جهة والجمعيات أو المنظمات المهنية، في إعداد كل سياسة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قائمة المراجع :

- بوهزة محمد وآخرون«تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر–حالة المشروعات المحلية سطيف، الدورة التدريبية الدولية حول:تمويل المشروعات ص و م وتطويرها في الاقتصاديات المغربية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف
- برودي نعيمة. التحديات التي تواجه المؤسس الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. الملتقي الدولي حول متطلبات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان. المشروعات الصغيرة، ماهيتها والتحديات الذاتية فيها
- عمر تثليجي ، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات ص وم ودورها في التنمية، كلية علوم التسيير،جامعة الأغواط،8–9 أفريل 2002.
- – دمدوم كمال دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة ، مجلة دراسات اقتصادية،العدد2 (2000)
- (1)–لخلف عثمان، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية(رسالة ماجستير،غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة الجزائر.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات ص وم في الجزائر،(الدورة العامة العشرون:جوان2002)،
- الجريدة الرسمية، القانون رقم18/01 المؤرخ في 2001/12/12، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد77
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات ص وم في الجزائر،(الدورة العامة العشرون:جوان2002

- http://www.andi.dz/
- http://www.mipi.dz
- http://www.elmouwatin.dz